المتنازع فيه ابرازا لاعتراف وكانكار واما قوله وليس شيئا ما غلب على هذا الضرب الم
نعم فاشارة الى ان الوضع فوقي في غير ما نحن بصدده ايضا ومنه البيت فان الموصول
فيه لمعهود مقدر بما صورة الوهم واجراه مجرى ما علم فهو من فروع العهد وفيه فصل المسند
اليه على المسند قلبا الى اخوانه هذا الامر اشتهر بين الناس او افراد الى لا يشاركه في
الاخوة المشهورة بها وليس لك ان تدعي ذا الاخوة البطل المحامي وكاسه والعلم ولغرات
تلك المبالغة ولكونه خالفا لكلام الشيخين فان قلت على ما ذكرت في تحقيق
المعنى الثاني للعلم لم يكن هنا لهم فصل اصلا فما فائدة الفصل قلت فائدته هاهنا الدلالة
لتعلى ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر او تقول الكلمة تم حينئذ بمنزلة
فصل واما على المعنى الاول اعني العهد بهوم ذا الوصف ايضا حصر المسند في المسند اليه
افراد اي لم يوصل غير المتقين والناس الذين يلعنهم في الاخرة وان ذهبت الى ان
لا فصل على المعنى الاول ايضا وان ما ذكروه من ان الفصل يفيد الحصر بيان لفائدة الفصل غالبا
لا بيان لما يؤديه في هذا الموضع كان متسعا جوابه ومنه ان يقال الكلمة تم في نهاية على
الوجهين بمنزلة ما بعده خبرا وليس بفصل فيها بل في مواضع اخرى   التقديم ضربان
تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير اقول الضرب الاول تقديم معنوي والثاني
اللفظي تقديم يعلم على قياس الاضافة المعنوية واللفظية   لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم ان اريد الحكم ووقوع النسبة ولا وقوعها فهو مسلم وبتحقق
المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا
يلزم منه الترتيب المطلوب اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به
فلا شك انه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم فقيم لما كان المحكوم عليه
هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به اما انه يجب
ذلك في الوجود سواء ان اريد تحققه قبل الحكم بعدمه في التعقل وان اريد تحققه قبله في
الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات الخارجية لا ان ترتيب الالفاظ لما دية
المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فلا نسب في التعليل ان يعتبر
التغير

٢٣ التغير في الزمن   بل انما يدل عليه الفعل المضارع اقول فهو يقصد بالمضارع الا
ستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المعهود
المستقبل مستمر متجدد شيئا فشيئا فناسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى متجدد
على نحوه بخلاف الماضي لانقطاعه والحال لسرعة زواله ومما يدل على ان المضارع قد
اريد به هاهنا الاستمرار ان السؤال بكيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا
قيل كيف الحال اجيب بنحو صحيح او مستقيم لا بنحو قائم او قاعد الا اذا كان لاحوال نوع
استمرار   واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هاهنا الحصر بل التخصيص بالذكر
اي المراد تخصيص الاثبات لا تخصيص الثبوت   لا كذبه مبيان كون التقديم يفيد الز
يادة التخصيص نوع خفاء وان الدلالة التخصيص بالذكر حاصل بلا تفاوت تقدم المسند اليه
او اخر وغاية ما يقال في توجيهه ان الضمير لو اخر لاحتمل عودا ان يكون مسندا
الى غيرهم فاذا ذكر الضمير خصوصا الاثبات بهم بعد هذا التوهم والمفهوم تخصيص الاثبات
بهم بعد دعوة الوهم احتمال مكان تخصيص الاثبات منه تقوى بالتقديم ولم اراد به
وصاحب المفتاح قابل بالحصر فيها اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
اقول هذا هو الحق في ذلك لان التقديم انما اقتضى الحصر بناء على ما ذكر من ان التعريض فوق
على ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في قيوده فطارد الى العنوان عند المتكلم فيقر
ره في الذكر فاصوا بذلك ليقرر صوابه ولا خطائه وهذا المعنى مشترك بين الافعال والا
والمشتقات بل والجوامد ايضا الا ان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والحيوان مثلا امور
ثابتة غير متغيرة فلا يقع الخطا فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليه
ثم لما افلت هذا اي لم اقله مع انه منقول العفو فيه فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره التقديم في هذا المثال لما افاد نفي الفعل عن المذكور اعني المسند اليه وثبو
ته لغيره لم يكن مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص غيره به وتخصيصه ان النزاع
اذا وقع في فعل واريد تخصيصه بهذا التخصيص يشتمل على اثبات ونفي فربما يصرح بالا
ثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقوله انا سعيت في حاجتك وربما يعكس كقوله ما

Copyright © King Saud University